

## واقع السكن في مدينة طبرق للفترة من 1966 - 2006م

(دراسة تقييمية)

أ. عادل إدريس فتح الله محمد

محاضر بقسم الجغرافيا

كلية الآداب / جامعة طبرق

### ملخص الدراسة:

لقد أوضحت المشاكل الحضرية بالمدن، ومنها مشكلة السكن تحظى بعناية الكثير من المهتمين بمختلف التخصصات، ورغم جهود القائمين على برامج التنمية والتخطيط، إلا أن مشكلة السكن في تصاعد مستمر لاسيما في دول العالم الثالث على اختلاف مسيبتها، وليبيا كإحدى هذه الدول أسهم اكتشاف النفط بها في بواكير ستينيات القرن الماضي وما صاحبه من برامج للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، إلى بروز عدة مظاهر أهمها تركيز تنفيذ تلك البرامج في المدن دون المناطق الريفية، مما أوجد ذلك خلافاً في التوازن السكاني نتيجة الهجرة إلى المدن، فاستأثرت البلاد بأعلى معدلات في النمو الحضري. ومدينة طبرق كغيرها من المدن الليبية نالت نصيبها من عمليات التنمية والتخطيط، ورغم ذلك لازالت مشكلة السكن مستفحلة بالمدينة.

وبناءً على ما ذكر فإن الحافز من البحث هو دراسة واقع السكن وتقييمه في مدينة طبرق للفترة من 1966 حتى 2006م، فيمكن يمثل هذه الدراسات أن نقدم إجابات حول مشكلة السكن، يستفاد منها في عملية التخطيط لوضع حلول ناجعة للمشكلة وضبطها، فإذا كان الصعب هو إنهاء مشكلة السكن فأن إمكانية الحد منها في المستطاع.

وبالاستعانة بالإحصاءات والتعدادات الرسمية إضافة إلى الخرائط والتقارير المعدة من قبل الشركات والمكاتب الاستشارية التي أكلت لها مهمة التخطيط الحضري للمدينة علاوةً على الصور الجوية والفضائية لمنطقة الدراسة، تم جمع العديد من المعلومات عن موضوع الدراسة وبالتالي تحليلها وصفيًا والمقارنة بينها بعد تصنيفها وتبويبها.

بذلك توصلت الدراسة إلى حقيقة مفادها أن العجز السكني بالمدينة يكاد يكون مقبولاً إلى حد ما بشكل عام، إلا أن المعضلة الحقيقية هي نمط المسكن بالمدينة وملائمته للسكن إذ يعد السكن العشوائي ( الأكوخ ) هو أبرز ملامح المركب الحضري بالمدينة، التي بلغ عددها 2584 مسكناً عشوائياً عام 2006م يقطنها حوالي 18000 نسمة، ويشكل هذا العدد حجماً يماثل حجم مدينة شحات، أي أن مدينة طبرق بداخلها مدينة من الأكوخ أن جاز التعبير، وباستبعاد هذا النمط من المقارنة، شكل العجز السكني رقماً بين حجم المشكلة السكنية بالمدينة، ومرد ذلك عدة عوامل اجتمعت فزادت المشكلة سوءاً، منها ديموغرافية واقتصادية وأخرى تخطيطية وتشريعية.

### مقدمة:

إن الطفرة الاقتصادية والاجتماعية التي أحدثتها عائدات النفط في ليبيا مع بداية تصديره في أوائل ستينيات القرن الماضي، خلقت مدناً سُجلت بها أعلى معدلات في النمو الحضري بالبلاد، بسبب تركيز مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالمدن وإهمال المناطق الريفية، الذي كان من أبرز نتائجه الحركات السكانية السريعة من الأرياف باتجاه المدن، ذلك أوجد نوعاً من عدم التوازن السكاني بين التجمعات السكانية، في الوقت الذي لم تكن فيه المدن مهياًة لاستيعاب تلك الأفواج من المهاجرين إليها، ونتج عن ذلك ظهور الكثير من المشكلات الحضرية والتي تعد مشكلة السكن إحداها فأضحى التخطيط للإسكان من أهم أولويات خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية في وقتنا الحاضر، فالمناطق السكنية تمثل أحد الأشكال والمكونات الأساسية في المركب الحضري للمدن. وتسعى هذه الورقة البحثية إلى دراسة واقع السكن في مدينة طبرق للفترة من 1966-2006م، إذ أنها تعد من المدن الليبية التي شهدت نمواً حضرياً سريعاً فاق التوقعات، عجزت أمامه السياسات الإسكانية عن تلبية حاجات السكان بالمدينة .

### 1. مشكلة الدراسة:

على الرغم من تنفيذ مخططين حضريين، شهدت خلالهما مدينة طبرق تطوراً سريعاً وملحوظاً في استعمالات الأرض الحضرية خلال فترة الدراسة وأبرزها الاستعمال السكني على

وجه الخصوص، إلا أن المدينة لاتزال تعاني من أزمة السكن التي مردها إلى عوامل متداخلة منها ديموغرافية واقتصادية واجتماعية وتشريعية وتخطيطية. لذلك جاء هذا البحث لتحليل البعد الزمني لواقع السكن وتقييمه بالمدينة خلال فترة الدراسة من خلال بعض المؤشرات يمكن طرحها في التساؤلات التالية:

أ. هل حقق التطور في مساحة الاستعمال السكني ما هو مستهدف بالمخططات الحضرية للمدينة؟

ب. ما مقدار الانحراف في معدل الإشغال الأسري بالمدينة عن المعيار المثالي؟

ج. ما الاتجاه العام لمعدل نمو المساكن المخططة والعشوائية بالمدينة؟

د. هل المتوفر من وحدات سكنية يعد لائقاً من حيث نوع السكن بالمدينة؟

## 2. أهداف الدراسة:

أ. دراسة وتقييم واقع السكن من خلال تتبع التطور الكمي للوحدات السكنية ومدى مواكبته للزيادة السكانية بالمدينة.

ب. التعرف على أنماط المساكن والكشف عن أهم المشاكل الحضرية بالمدينة المتمثلة في ظاهرة السكن العشوائي.

ج. تحديد أهم الأسباب والعوامل التي أوجدت مشكلة السكن بالمدينة.

## 3. أهمية الدراسة:

أ. تركز الدراسة على السكن الذي يعد أهم عنصر من العناصر المكونة للمركب الحضري والذي تشكل مساحته الجزء الأكبر من إجمالي مساحة المدينة، فالسكن لا يقتصر على توفير المأوى فقط بل أنه يعد الخطوة الأولى في برامج التنمية لتحسين حياة المواطن، لما يوفره السكن من استقرار وبيئة صحية آمنة تتوفر فيها كافة الخدمات الأساسية التي تحفز الفرد على المشاركة في التنمية بشكل فعال.

ب. تنفيذ مثل هذه الدراسات القائمين على التخطيط وتنفيذ المشاريع من خلال ما تعرضه من أسباب للمشكلة يُعمل على تفاديها من خلال وضع الحلول الناجعة والاخذ بها لضبط المشكلة السكنية والحد منها مستقبلاً.

## 4. أسباب اختيار منطقة الدراسة:

- أ. عدم تناول مشكلة السكن في مدينة طبرق بالدراسة الجغرافية من قبل مما دفع الباحث، إلى تسليط الضوء على حجم المشكلة وعوامل نشوئها بالمدينة.
- ب. تعاني مدينة طبرق كغيرها من المدن الليبية الأخرى من ظاهرة (السكن العشوائي) المنتشرة بشكل كبير داخل وحول مخطط المدينة .
- ج. يسعى الباحث من خلال أسلوب الدراسة إلى إظهار بيانات واقعية تميظ اللثام عن واقع السكن الذي يعد أحد أهم المشاكل الحضرية بالمدينة والتي لم تظهرها الإحصاءات في التعدادات الرسمية والمتمثلة في السكن العشوائي الذي أُدرج في أغلب تلك التعدادات تحت نمط المساكن العربية(الحوش).

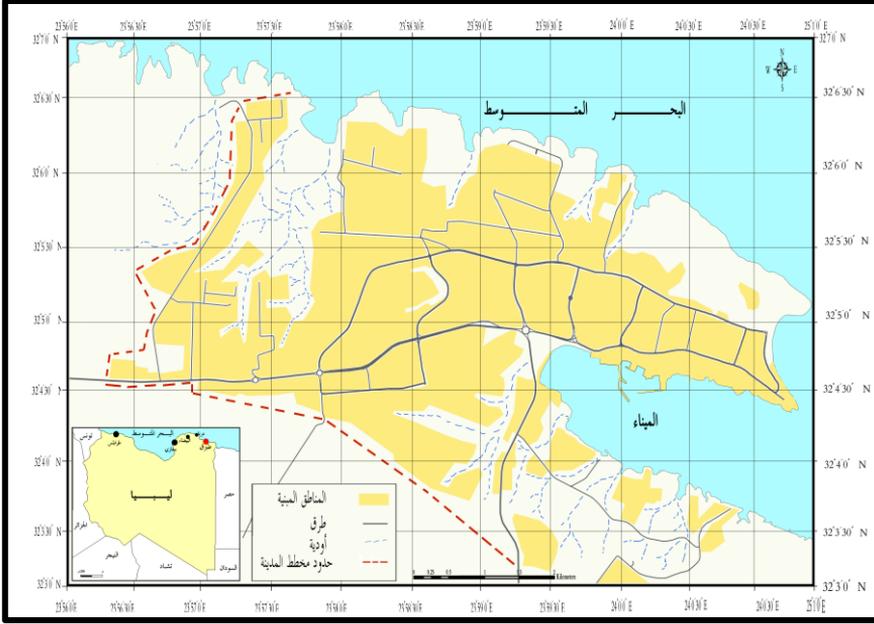
## 5. الحدود المكانية والزمنية للدراسة:

- أ. **الحدود المكانية** : تقع مدينة طبرق جغرافياً في شمال شرق ليبيا شمال هضبة البطان، يحدها البحر المتوسط من الشمال، ولا تبعد سوى 140 كم تقريباً عن الحدود المصرية الليبية في جهة الشرق، وتبعد عن مدينة درنة مسافة 160 كم في جهة الغرب، وعن مدينة البيضاء 270 كم في الاتجاه نفسه، وعن بنغازي ثاني أكبر مدينة في البلاد 470 كم، وعن العاصمة طرابلس 1470 كم تقريباً، أما فلكياً فأن مدينة طبرق تقع على تقاطع خط طول 27°، 58°، 24° شرقاً، ودائرة عرض 4°، 5°، 32°، شمالاً (شكل رقم 1).

والمدينة محل الدراسة هي آخر أكبر مركز حضري في شرق البلاد، وهي المركز الإداري لإقليم البطان الإداري، الذي يمتد من عين الغزالة غرباً، إلى الحدود المصرية شرقاً بمسافة تبلغ 200 كم تقريباً، ومن ساحل البحر المتوسط في الشمال حتى بحر الرمال العظيم إلى ما بعد واحة الجغبوب في الجنوب مسافة تقدر بـ 350 كم تقريباً.

- ب. **الحدود الزمنية**: تتمثل فترة الدراسة في المدة المحصورة بين 1966م تاريخ بداية أول عمليات التخطيط العمراني بالمدينة، حتى 2006م سنة إصدار آخر تعداد رسمي للسكان والمساكن في البلاد.

شكل ( 1 ) موقع منطقة الدراسة



المصدر: من عمل الباحث اعتمادا على صورة جوية، 2015م.

طريقة الدراسة :

لتحقيق الأهداف المرجوة من هذه الورقة البحثية تم الاعتماد على مجموعة من مصادر المعلومات، كالكتب والمجلات العلمية التي تناولت موضوع الدراسة، إضافة إلى التقارير والمخططات الشاملة الصادرة من قبل شركة دوكسيادس والمكاتب الاستشارية، وأُعدت بشكل كبير على التعدادات العامة للسكان والمباني، وعلى خرائط وصور جوية وفضائية لمنطقة الدراسة تباينت مقاييس رسمها بين 1000:1 و 2000:1 ، ولعدم توفر بعض المعلومات والبيانات اللازمة للبحث، استدعت الحاجة إلى دراسة ميدانية قام بها الباحث في الأسبوع الأخير من شهر نوفمبر عام 2012م، تم فيها توقيع أنماط استعمال الأرض الحضرية القائمة على خريطة المخطط العمراني المقترح لعام 2010م كما لُجعت خلال الدراسة الميدانية معلومات حول متوسط مساحة المساكن حسب انماطها، وبعد تصنيف

البيانات وتبويبها تمت تفسيرها من خلال التحليل والمقارنة للكشف عن الغموض الذي يكتنف أبعاد المشكلة محل الدراسة.

### الدراسات السابقة:

من الدراسات التي تناولت موضوع هذه الورقة البحثية:

دراسة أجراها (غازي عبد الواحد عام 1984م) (1) بعنوان الحالة العامة للمساكن التي يعيش فيها الحجاج بمدينة مكة المكرمة خلال فترة الحج والتي بين فيها أن ارتفاع وانخفاض إيجار السكن في مكة لا يتأثر بعامل واحد في منأى عن بقية العوامل الأخرى فخصائص السكان المتمثلة في أعمارهم وتحركاتهم اليومية لا تقل أهمية عن موقع السكن في التأثير على ارتفاع أو انخفاض قيمة الإيجار .

وقام ( أحمد على محمود عام 2000م) (2) بقراءة سياسة الإسكان في ليبيا في بحث بعنوان الإسكان في الجماهيرية الذي بيّن أن الفترة الممتدة من 1973 إلى 1984م حققت مكاسب هائلة لإسكان الفئات المحدودة الدخل كما سجلت الفترة الممتدة من 1984م إلى 1995م انخفاضاً ملحوظاً في العجز السكني ثم استعرضت الدراسة مشكلة العجز السكني الذي سُجل خلال الفترة من 1995م حتى وقت إجراء الدراسة.

وفي دراسة أُعدت من قِبل ( رمزي بن أحمد الزهري عام 2000م) (3) عنوانها مستويات المعيشة في المملكة العربية السعودية دراسة في الخصائص السكنية كان من أهم نتائجها أن ثمة تباين في مستويات المعيشة مردها الاختلاف في مؤشرات الخصائص السكنية حيث تتفاقم مشكلة الصرف الصحي في معظم مناطق المملكة إضافة إلى عدم توفر شبكات مياه الشرب خاصة في المناطق الجنوبية للمملكة.

تناولت دراسة (أحمد أبو الهجاء عام 2001م) (4) السكن العشوائي وكانت تحت عنوان نحو إستراتيجية شمولية لمعالجة السكن العشوائي الأردن حالة دراسية، تطرق فيها إلى تحليل ماهية السكن العشوائي والأسباب التي أدت إلى نشوئه في العالم بشكل عام والأردن بصفة خاصة.

وتوصل ( طاهر حسو الزبياري عام 2002م)<sup>(5)</sup> في دراسة بعنوان الإسكان الحضري في العراق للفترة من 1987-1987م بأن العجز السكني بالعراق لايزال كبيراً بالرغم من الانجازات الكبيرة في تشييد المساكن خلال فترة الدراسة وإضافة إلى ذلك فإن القصور على المستويات الكيفية هي أبلغ أثراً وأعمق مدى من الجوانب الكمية والمتمثلة أهمها في الازدحام السكاني وانتشار السكن غير اللائق صحياً وعدم توفر الخدمات الضرورية اللازمة في السكن.

وفي دراسة موسومة بالرضا السكني في منطقة الجغبوب دراسة جغرافية أعتمد (أحمد عبدالسلام عام 2005م)<sup>(6)</sup> على المنهج السلوكي الذي يستند على الخبرة الذاتية للفرد في عملية تقييم السكن فأوضحت الدراسة أن حوالي 71% من أرباب الأسر غير راضين عن المساكن التي يعيشون فيها وارتبط الرضا السكني في منطقة الجغبوب طردياً مع مستوى دخل رب الأسرة ومساحة الوحدة السكنية، وملكية المسكن، والحالة الفنية للمسكن، وسن رب الأسرة وعكسياً مع عمر الوحدة السكنية .

### 1. النمو السكاني والأسري:

إن دراسة واقع السكن لأي مدينة تحتم على الباحث التعرف على اتجاهات النمو السكاني والأسري فهي من أكثر الضوابط التي تتحكم في الطلب على السكن، لأنه يجسد كمية الزيادة السكانية سواءً كانت زيادة طبيعية (المواليد) أو غير طبيعية (الهجرة وافدة). في أول تعداد عام للسكان في ليبيا سنة (1954م) كان عدد سكان مدينة طبرق قد بلغ 4995 نسمة، وفي العام (1964م) زاد حجم السكان خلال عشر سنوات حوالي ثلاث مرات بوصوله إلى حجم 16374 نسمة، أي أن الزيادة الكلية بلغت 11379 نسمة، جسدت بذلك زيادة سنوية قدرها 1138 نسمة، ويعكس ذلك نمواً بلغ معدله حوالي 22.7% خلال الفترة من (1954-1964م)، وهو معدل مرتفع جداً فاق بكثير معدل النمو السنوي لسكان ليبيا الذي بلغ 3.7%.

جدول ( 1 ) النمو السكان والأسري في مدينة طبرق  
خلال الفترة من 1954-2006م.

السنوات	عدد السكان	معدل النمو السنوي	عدد الأسر	معدل النمو السنوي
1954	4995	-	-	-
1964	16374	% 22.7	3235	-
1973	34257	% 12.1	5397	%7.4
1984	62830	% 7.5	8288	%4.8
1995	82364	% 2.8	10843	%2.8
2006	105434	% 2.5	15097	%3.5

المصدر: عمل الباحث اعتماداً على:

- مصلحة الإحصاء والتعداد، التعداد العام للسكان، النتيجة النهائية، 1954م. ص 15.
- مصلحة الإحصاء والتعداد، التعداد العام للسكان، النتيجة النهائية، 1966م.
- مصلحة الإحصاء والتعداد، نتائج التعداد العام للسكان، درنة، 1973م. ص 34.
- مصلحة الإحصاء والتعداد، نتائج التعداد العام للسكان، بلدية البطان، 1984م، ص 68.
- الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق، النتائج النهائية للتعداد العام للسكان، 1995م. ص 85.
- الهيئة العامة للمعلومات، النتائج النهائية للتعداد العام للسكان، 2006م، ص 1.

بالرغم من أن معدل النمو السكاني انخفض في عام 1973م عن الفترة السابقة، إلا أنه يظل من المعدلات المرتفعة حيث أظهرت نتائج التعداد بأن عدد السكان بلغ حوالي 34257 نسمة، بفارق 17883 نسمة عن التعداد السابق عام (1964م) محققاً زيادة سنوية قدرها 1987م نسمة سجل فيها النمو السكاني معدلاً بلغ 12.1%. في حين بلغ معدل النمو الأسري 7.4% بعد أن زاد عدد الأسر سنة (1973م) إلى 5397 أسرة عن عام (1964م).

بلغ عدد سكان المدينة عام (1984م) حوالي 62830 نسمة مسجلاً بذلك فارقاً قدره 28573 نسمة عن التعداد السابق (1973م)، بحوالي زيادة سنوية مطلقة قدرها 2578 نسمة، بلغ معدل النمو السنوي بذلك 7.5% ، بينما بلغ عدد الأسر لنفس العام 8288 أسرة، فانخفض معدل النمو إلى 4.8% في السنة وفي عام (1995م) انخفض معدل النمو الأسري بالمدينة إلى أقل مستوى له فلم يزد عن 2.8% من واقع عدد الأسر البالغ 10843 وفي الأثناء وصل عدد سكان المدينة إلى 82364 نسمة بمعنى أن الزيادة الكلية للسكان بلغت 19534 نسمة للفترة (1984-1995م)، مما يعني أن الزيادة السنوية في السكان بلغت 1776 نسمة، وتشير هذه الأرقام إلى أن معدل النمو السنوي للسكان في المدينة سجل انخفاضاً ملحوظاً في هذه الفترة بحيث بلغ 2.8% .

ارتفع عدد السكان حسب آخر تعداد عام (2006م) إلى 105434 نسمة وبهذا الحجم السكاني حققت المدينة زيادة مطلقة بلغت 23070 نسمة عن التعداد السابق (1995م)، وبتزايد سنوية قدرها 2097 نسمة، فانخفض بذلك معدل النمو السكاني نسبياً عن الفترة السابقة حيث بلغ 2.5% رغم ارتفاع معدل النمو الأسري عن معدل النمو السنوي للسكان في السنة ذاتها من جهة، وعن معدل النمو الأسري في السنة السابقة من جهة ثانية، ويؤهل ذلك إلى انخفاض متوسط عدد أفراد الأسرة حيث وصل إلى 7 أفراد<sup>(7)</sup> عام (2006م) بعد أن كان 7.5 أفراد للأسرة الواحدة عام (1995م)<sup>(8)</sup>.

## 2. تطور مساحة الاستعمال السكني :

عند إعداد المخطط العمراني للمدينة فإن جل اهتمام القائمين عليه، يتركز حول تصميم المناطق السكنية، لذا تعد هذه المناطق هي إحدى أهم الوظائف الحضرية التي تقدمها المدينة لسكانها، والمتمثلة في ما يعرف بالاستعمال السكني وهو عكس باقي الاستعمالات الحضرية الأخرى التي يشترك السكان في الاستفادة من وظائفها، فالاستعمال السكني بطبيعته يقدم خدمة خاصة مما يجعل من مساحته تشكل في الغالب الجزء الأكبر في المدن بين باقي الاستعمالات الحضرية الأخرى.

ويقصد بالاستعمال السكني المسكن والأرض المحيطة به المخصصة لأغراض الخدمة المنزلية المساعدة كالمساحة المخصصة للحديقة ونشر الغسيل ولعب الأطفال والشوارع المحلية<sup>(9)</sup>.

يتضح من خلال الجدول رقم ( 2 ) تطور مساحة الاستعمال السكني في المدينة حيث بلغت 438.6 هكتار عام (1979م) بعد أن كانت مساحته 121.9 هكتار عام (1966م) بلغت بذلك الزيادة الكلية في تلك الفترة حوالي 316.7 هكتار خلال ثلاثة عشر عاماً، أي أن الزيادة السنوية بلغت 24.3 هكتاراً في العام الواحد، سجل فيه معدل النمو أعلى معدل له منذ عام (1966م) حيث وصل إلى 20% وصلت فيها نسبة الاستعمال السكني بالمدينة إلى 51% من جملة الاستعمالات الحضرية بالمدينة.

وفي عام (1990م) زادت مساحة الاستعمال السكني بالمدينة بشكل نسبي بحيث بلغت 646 هكتاراً، يشير ذلك إلى زيادة كلية قدرها 207.4 هكتاراً بلغ متوسط الزيادة السنوية بذلك 18.8 هكتاراً في العام الواحد، وتشير هذه الأرقام إلى انخفاض معدل نمو الاستعمال السكني عن الفترة السابقة إذ بلغ 4.2%، ومرد ذلك إلى عدم إدراج مدينة طبرق ضمن المراكز الحضرية التي شملتها مخططات الجيل الثاني (1980-2000م) لأسباب أمنية فتأخر وضع المخطط الثاني في مدينة طبرق حتى عام (1995م) ذلك بعد أن وقع عقد مع نفس الشركة (دوكسيادس) للمرة الثانية لدراسة ووضع مخططات عمرانية مستقبلية شاملة وعمامة للمراكز الحضرية الواقعة ضمن حدود إقليم بنغازي كان إقليم (البطنان الثانوي) استثناء من ذلك بسبب عدم توفر صور جوية وطبوغرافية وخرائط أساسيه جديدة للمستوطنات الواقعة ضمن إقليم البطنان الثانوي والتي كانت مدينة طبرق من ضمنها وذلك بسبب حظر الطيران في أجواء إقليم البطنان نتيجة الأزمة السياسية بين ليبيا ومصر<sup>(10)</sup>.

جدول ( 2 ) تطور مساحة الاستعمال السكني

للفترة من 1966 - 2010م

السنة	المساحة بالهكتار	نسبة مساحة الاستعمال السكني من إجمالي مساحة المدينة	معدل النمو
1966	121.9	53%	-
1979	438.6	51%	20%
1990	646	47%	4.2%
2010	1354	78%	6.8%

المصدر: من عمل الباحث اعتماداً على:

- Doxiadis, topruk, report on the master plan,1967,p16 .
- دوخياديس، مناطق المخططات الشاملة والعامية، بلدية درنة، إقليم البنان الفرعي، مدينة تطبرق، أثينا، 1979م، ص51.
- Engineering consultant office utilities.tupruq, draft final , report on the master plan
- مصلحة التخطيط العمراني، مشروع الجيل الثالث للمخططات، إقليم بنغازي التخطيطي، الإقليم الفرعي البنان، 2000-2025م، ص19.

وفي عام (2006م) بلغت مساحة الاستعمال السكني بالمدينة 1354 هكتار، مما يعني أن الزيادة الكلية بلغت 708 هكتار في ستة عشر عاماً، أي أن الاستعمال السكني في المدينة زاد بمعدل 44 هكتاراً في العام الواحد خلال تلك الفترة، فارتفع بذلك معدل النمو في هذا الاستعمال إلى 6.8%، على إثر تنفيذ الكثير من محتويات مخطط الجيل الثاني المعد من قبل المكتب الاستشاري للمرافق عام (1995م)، وفي العام نفسه بلغت نسبة الاستعمال السكني بالمدينة 78% من جملة مساحة الاستعمالات الحضرية الأخرى داخل المدينة، وفي ذلك دلالة على عدم مواكبة النمو في مساحة الاستعمالات الحضرية الأخرى للنمو في مساحة الاستعمال السكني بالمدينة، ويشير ذلك إلى أن أغلب السكان هم في حاجة إلى الكثير من المرافق الحضرية المتمثلة في الخدمات التجارية والطرق والتعليم والصحة

ويتضح ذلك جلياً للعيان لاسيما في مناطق التوسع الجديدة (حي القدس، الأندلس، الحدائق) التي يظهر فيها الاستعمال السكني منفرداً دون الخدمات السالفة الذكر. شكل رقم (2).

### شكل ( 2 ) مناطق التوسع في مدينة طبرق



المصدر: من عمل الباحث اعتماداً على صورة جوية، 2012م.

### 3. مساحة الاستعمال السكني بين القائم والمستهدف في المخطط:

كُلفت شركة دو كسيادس اليونانية من قبل الدولة بإعداد مخططات عمرانية شاملة وعمامة لإقليم بنغازي التخطيطي، وطبق تعد إحدى المدن التي شملتها عملية التخطيط بهذا الإقليم الذي مر بمرحلتين سابقتين الأولى كانت للفترة من (1968 حتى 1988م)، بينما المرحلة الثانية كانت فيها مدينة طبرق استثناء إذ تأخرت عملية التخطيط كما أسلفنا الذكر عام (1990م) حتى (2010م) ووضع المخطط عام (1995م) وكُلف بعملية التخطيط المكتب الاستشاري للمرافق طرابلس عن طريق مصلحة التخطيط العمراني.

في سنة (1988م) حددت شركة دوكسيادس مساحة الاستعمال في مدينة تطبرق بحوالي 532 هكتاراً<sup>(11)</sup> في حين كان المنفذ أكثر من المستهدف والبالغ 646 هكتاراً تقريباً<sup>(12)</sup> أي بمعنى أن مساحة الاستعمال السكني القائم سجلت فائضاً قدره 114 هكتاراً عن المساحة المقترحة في مخطط دوكسيادس سنة الهدف (1988م) وبذلك تكون نسبة مساحة الاستعمال السكني القائم قد شكلت حوالي 121% من المساحة المقترحة للاستعمال نفسه.

وما أدى إلى زيادة مساحة الاستعمال السكني عن المفترض عام (1988م) وفق المخطط المعد هو إضافة منطقة توسع جديدة خارج حدود المخطط بداية الثمانينيات (حي النصر أ - ب) البالغ مساحته 124 هكتاراً (حسبت من خريطة مقياس 1:1000) نتيجة الإخفاق في توقعات المخطط لإمكانيات النمو بالمنطقة، فقد سجلت مدينة تطبرق نمواً سكانياً مضطرباً فاق الاحتمالات، التي وضعها المخطط على اعتبار أن عدد سكان المدينة المتوقع عام (1988م) قُدر بحوالي 50000 نسمة في حين بلغ عدد سكان المدينة حسب التعداد الرسمي عام (1984م) حوالي 62830 نسمة وذلك قبل سنة الهدف بأربع سنوات. كان المفترض في مخطط مدينة تطبرق أن تكون مساحة الاستعمال السكني في المدينة 2306 هكتارات تقريباً عام (2010م) إلا أن واقع الاستعمال السكني لم تتعد مساحته 1353 هكتاراً<sup>(13)</sup> بالمدينة في العام نفسه فقد بلغ الفارق بين ما هو مقترح وقائم من مساحة الاستعمال السكني بالمدينة 953 هكتاراً وبمعنى آخر أن نسبة مساحة الاستعمال السكني القائمة لم تمثل سوى 58.6% من مساحة الاستعمال السكني المستهدفة في مخطط عام (2010م) ومرد ذلك تراجع النشاط السكني بتلك الفترة وأبرز أسباب ذلك التراجع هو التأخر في منح القروض السكنية حتى عام 2002م.

#### 4. العجز السكني ومعدل الإشغال الأسري للمسكن:

يشير العجز السكني إلى الفرق بين عدد المساكن القائمة فعلاً وبين عدد الأسر، بينما يشير مصطلح معدل الإشغال الأسري، إلى العلاقة بين عدد الوحدات السكنية وعدد الأسر ويستخرج عن طريق قسمة عدد الأسر على عدد المساكن.

من خلال تحليل بيانات الجدول (3) يتضح أن عدد الوحدات السكنية<sup>(14)</sup> في مدينة طبرق قد بلغت 4552 وحدة سكنية عام (1966م) في حين كان عدد الأسر 3235 أسرة ويبدل هذا الرقم على وجود فائض في عدد المساكن بلغ 1317 مسكن أي بمعنى أن المساكن غير المأهولة شكلت نسبتها حوالي 30% من إجمالي عدد المساكن بالمدينة ، سجل معدل الإشغال الأسري بذلك 0.7 أسرة لكل مسكن، وما يفسر هذا الرقم الذي يعكس زيادة في عدد المساكن هو أن المدينة كانت تتجه إلى استعادة حيويتها بعودة السكان إليها بعد أن أفرغت منهم، كونها أضحت مسرحاً للنزاعات العسكرية فترة الحرب العالمية الثانية وبنهاية مثل تلك الأحداث تحتاج المدينة إلى وقت طويل ليعود حجم السكان لطبيعته.

لم تسجل بيانات عام (1973م) عوزاً في المساكن أيضاً حيث بلغت المساكن الإضافية بالمدينة 829 مسكن بعد أن وصل عدد المساكن 6226 وحدة سكنية في حين بلغ عدد الأسر 5397 أسرة في الوقت ذاته جسد ذلك معدل إشغال أسري للسكن بلغ 0.8، وهذا الرقم أقل من المعيار المثالي الواحد الصحيح والمقصود به أسرة لكل مسكن، وفي ذلك دلالة على أن ما هو قائم من المساكن بالمدينة أكثر من احتياجات السكان.

ويعود ذلك لاهتمام الدولة بتوفير المسكن للمواطن بتلك الفترة، فشيئاً فشيئاً من قبل شركات أجنبية تمثلت فيما يعرف بالمساكن الشعبية، إضافة إلى عمارات تراوح عدد طوابقها بين اثنين وأربعة طوابق، بلغ إجمالي عدد الوحدات السكنية بالعمارات إضافة إلى المساكن الشعبية حوالي 846 وحدة سكنية<sup>(15)</sup>، وهي تشكل نسبة قدرها 62% من جملة ما أضيف من وحدات سكنية للفترة الممتدة من (1966-1973م) هذا بالإضافة إلى منح الدولة التسهيلات المصرفية العقارية في بواكير السبعينيات التي استفادت منها الفئات محدودة الدخل في توفير المسكن الملائم، جاء ذلك لإعطاء السكن الأولوية في برامج التنمية حيث تولت الدولة مهام تطوير قطاع الإسكان بتلك الفترة فقد سجل عقد السبعينيات أعلى معدل في النمو السكاني إذ بلغ 6.7 مسكن لكل ألف من السكان على مستوى البلاد بشكل عام<sup>(16)</sup>.

جدول (3) العجز السكني ومعدل الإشغال الأسري للمسكن  
في مدينة طبرق خلال الفترة الممتدة من 1966-2006م

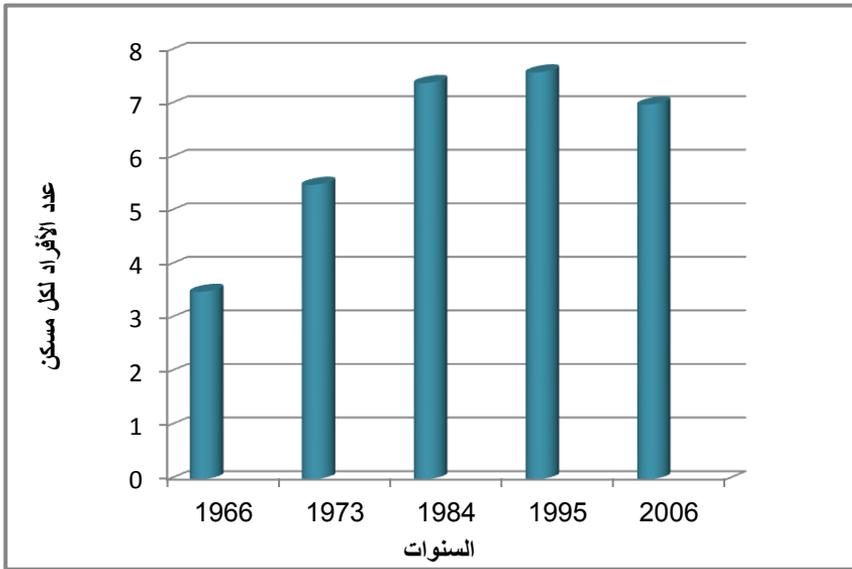
السنة	عدد الوحدات السكنية	عدد الأسر	العجز السكني	معدل الإشغال الأسري
1966	4552	3235	1317+	0.7
1973	6226	5397	829+	0.8
1984	8435 (*)	8288	147+	0.9
1995	10760	10843	83 -	1.007
2006	15028	15097	69 -	1.004

المصدر: من حساب الباحث اعتماداً:

- مؤسسة دو كسيادس، المحافظات الشرقية أعمال الجرد، محافظة درنة، متصرفية طبرق، 1966م، ص8.
- مصلحة الإحصاء والتعداد، النتائج الأولية لتعداد المساكن والمنشآت، 1973م، جدول (3).
- مصلحة الإحصاء والتعداد، النتائج الأولية لتعداد المباني والمساكن والمنشآت، 1984م، جدول (2/1)
- الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق، النتائج النهائية لتعداد المباني والمساكن والمنشآت، 1995م، جدول (4)
- الهيئة العامة للمعلومات والتوثيق، النتائج الأولية لتعداد المباني، 2006م، ص30.
- بيانات الجدول رقم (1)
- (\*) تصعب المقارنات أحيانا بين الأرقام والبيانات، وتوصف بأنها عسيرة عندما تختلف المصادر والطريقة الحسابية التي أجريت بها، ففي تعداد المساكن على سبيل المثال كانت الوحدات الإحصائية على أساس المحلات في جميع التعدادات عدا تعداد (1984م) الذي كان على أساس الفرع البلدي للبلديات، والتي كانت فيه مدينة طبرق تحت اسم طبرق المركز، وتضم ستة محلات خار نطاق المخطط لذلك اعتمد الباحث في حساب عدد المساكن عام (1984م) على أساس نسبتها بالمدينة إلى إجمالي مساكن الإقليم في عامي (1973-1995م) وهي 63 % بذلك يقدر عدد المساكن بالمدينة عام 1984م ب (8435) ليس كما ورد بالتعداد.

وفي عام (1984م) أضيف إلى الرصيد السكاني 2209 وحدة سكنية، وصل بذلك عدد الوحدات السكنية في المدينة إلى 8435 وحدة سكنية، بينما زاد عدد الأسر في الفترة ذاتها إلى 8288 أسرة، بمعنى أن الزيادة في عدد الأسر بين عامين (1973-1984م) بلغت 2891 أسرة، وهذا التغير في عدد الأسر فاق الزيادة في عدد الوحدات السكنية البالغ 2209 وحدة سكنية لنفس الفترة، إلا أن وافر السكن بلغ 147 وحدة سكنية بذلك بلغ معدل الإشغال الأسري 0.9 أسرة لكل مسكن عام (1984م). وفي ذلك دلالة على كفاية المساكن لحجم السكان إذ قل هذا الرقم عن الواحد الصحيح.

شكل (3) تطور عدد الأفراد لكل مسكن للفترة 1966-2006م.



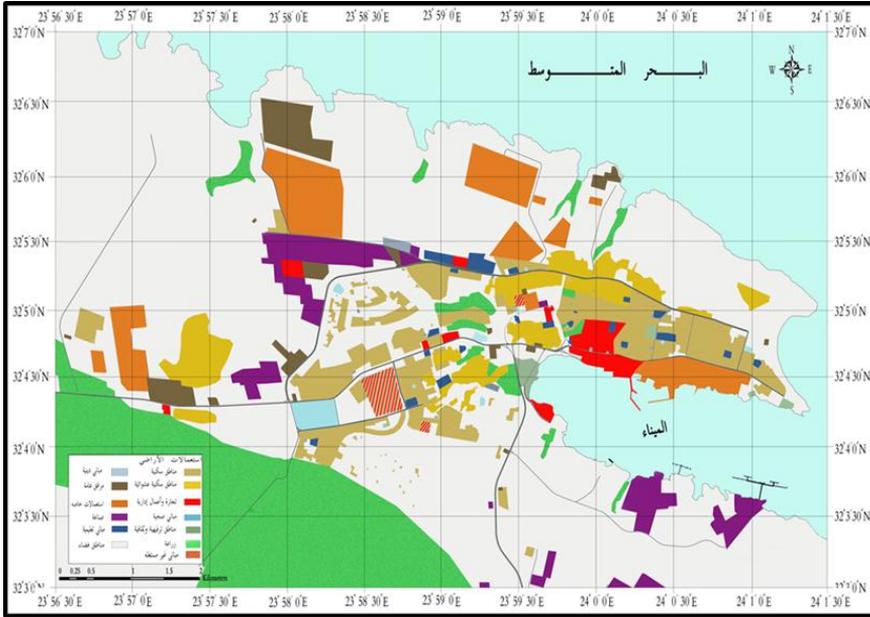
المصدر: عمل الباحث اعتماداً على بيانات الجدولين (1 - 3).

رغم الانخفاض في نسبة الزيادة بعدد الأسر عام (1995م) إلى أقل مستوى حيث بلغ 23.5% إلا أن معدل الإشغال الأسري زاد عن الفترة السابقة إذ بلغ 1.007 أسرة لكل مسكن، من واقع عدد الأسر البالغ 10843 أسرة بينما بلغ عدد الوحدات السكنية بالمدينة حوالي 10760 وحدة سكنية في نفس العام وبهذه المعطيات يكون العجز في

المساكن قد بلغ 83 مسكناً على عكس الفترة السابقة التي سُجل فيها فائض بلغ 174 وحدة سكنية .

أما الزيادة في عدد الوحدات السكنية في الفترة الأخيرة (1995-2006م) فقد بلغت 4268 وحدة سكنية بعد أن وصل عدد الوحدات السكنية إلى 15028 وحدة سكنية عام (2006م) فانخفض معدل الإشغال الأسري نسبياً في عام (2006م) عن عام (1995م) حيث بلغ 1.004 أسرة لكل مسكن انخفض بذلك العجز السكني عن عام (1995م) فوصل إلى 69 مسكناً.

شكل ( 4 ) استعمالات الأرض في مدينة طبرق عام 1990م



المصدر: من عمل الباحث اعتماداً على صورة جوية، 2012م.

ورغم النشاط الإسكاني الذي لوحظ في المدينة خلال السنوات الأخيرة بعد فتح التسهيلات المصرفية العقارية خاصة في الأحياء التي تعد مناطق توسع جديدة مدرجة ضمن

مخطط الجيل الثاني (1990-2010م) إلا أن معدل النمو السكاني لم يطرأ عليه أي تغيير بين عامي (1995-2006م)، ومرد ذلك هو التأخر في منح القروض السكنية حتى عام (2002م) كما ذكر ذلك آنفاً هذا من ناحية، إضافة إلى أن الزيادة الإجمالية في عدد المساكن لهذه الفترة تشمل أيضاً تلك التي حلت محل المساكن العشوائية التي أزيلت بالفترة ذاتها<sup>(17)</sup> فضلاً عن ارتفاع نسبة المساكن التي تحول استخدامها إلى إجمالي مساكن المدينة، فأغلب المساكن التي تقع على الشوارع الحيوية في المدينة استُغلت طوابقها الأرضية للأعمال خاصة في التجارة، وتشكل نسبة هذه المساكن 12.5% من جملة المساكن بالمدينة<sup>(18)</sup>.

ورغم أن المدينة لم تشهد مشكلة سكنية من حيث الرصيد السكاني لاسيما في الفترة قبل العام (1984م) إلا أن ومن ملاحظة الشكل رقم (1) يتضح أن النمو السكاني بالمدينة لم يواكب النمو السكاني بشكل عام للفترة من (1966-2006م) فقد ارتفع عدد الأفراد إلى المساكن من 3.5 فرد لكل مسكن عام (1966م) إلى 5.5 أفراد لكل مسكن عام (1973م)، ثم تصاعد هذا الرقم في عام (1984م) فوصل إلى 7.4 فرد للمسكن الواحد ثم إلى 7.6 سنة (1995م) وانخفض عدد الأفراد لكل مسكن سنة (2006م) نسبياً حيث بلغ 7 أشخاص لكل مسكن.

##### 5. أنماط المساكن:

يعد نوع المسكن من المؤشرات المهمة التي تعطي لنا صورة صادقة عن المستوى الاقتصادي والاجتماعي لسكان المدينة، حيث يرتفع مستوى دخل الأسرة وتنخفض درجة التزاحم في نمط مساكن الفيلات، في حين ينخفض مستوى الدخل وترتفع درجة التزاحم في المساكن العشوائية والمساكن الشعبية.

حددت التعدادات العامة للمساكن ثلاثة أنماط من المساكن في ليبيا، وهي (الداره، العمارة، الحوش) واعتماداً على معيار المظهر الخارجي، وبناءً على الدراسة الميدانية وعلى نوعية المساكن السائدة في باقي المراكز الحضرية الليبية<sup>(19)</sup> حُددت في هذه الدراسة خمسة أنماط من المساكن بالمدينة وهي: الداره، المساكن العربية، والشعبية، العمارات (شقق)، والسكن العشوائي، وستتم دراستها على النحو الآتي:

أ- الداره (الفيلا):

ظهر هذا النمط من المساكن بالمدينة مع منح الدولة التسهيلات المصرفية العقارية، وتوزيع قطع الأراضي السكنية على المواطنين. وكان ذلك في عام (1971م) ويبلغ عدد الفيلا بالمدينة 4591 وحدة سكنية<sup>(20)</sup> عام (2006م) شكلت بذلك نسبة قدرها 37% من جملة المساكن بالمدينة.

ويعد هذا النمط من المساكن المفضلة لدى السكان، فهي تتمشى مع القيم والعادات الاجتماعية في المجتمعات العربية الإسلامية، لما تتمتع به من مبدأ الخصوصية والعزل، ذلك لأنها تعد من المساكن المنفصلة فالمسكن الواحد منها له مدخل خاص وغالباً ما يحيط به سور من أغلب الاتجاهات، وتتراوح أعداد طوابقها في الغالب بين الطابق الواحد والطابقين، إضافة إلى كبر مساحة هذا النمط من المساكن بالنسبة للأشواط الأخرى بالمدينة، حيث تتراوح مساحة الوحدة السكنية الواحدة منها بين 300م<sup>2</sup> - 500م<sup>2</sup><sup>(21)</sup>.

ب- المساكن العربية:

يعرف المسكن العربي محلياً (بالحوش) وهو المفهوم المستخدم في التعدادات العامة للمساكن، ويتسم هذا النمط من المساكن بأنها متلاصقة، وتطل واجهاتها على الشارع مباشرة، فهي في الغالب ليست محاطة بسور على عكس الفيلا، وهي تعد من أقدم المباني السكنية بالمدينة، يبلغ متوسط مساحة هذا النمط حوالي 124م<sup>2</sup><sup>(22)</sup> بلغ عدد المساكن العربية بالمدينة 3678 وحدة سكنية<sup>(23)</sup>، وهو ما يشكل نسبة تقدر بحوالي 30% من جملة عدد الوحدات السكنية بالمدينة.

ج- المساكن الشعبية:

ظهر هذا النمط من المساكن بالمدينة منذ أواخر الستينيات وهي مساكن تم تشييدها من قبل الدولة. وقد أنشئت أول وحدات سكنية بالمدينة من هذا النمط بالتحديد عام (1967م) وبلغ عددها 304 وحدة سكنية، وفي مستهل السبعينيات في عام (1973م) بالتحديد تم إنشاء عدد 222 وحدة سكنية من المساكن الشعبية، وفي الفترة بين عامي (1973-1978م) إنشاء عدد 312 وحدة سكنية من نفس النمط، ومنذ تلك الفترة

توقف إنشاء مثل هذا النمط من المساكن في المدينة لذا فهي تشكل نسبة ضئيلة من جملة المساكن بالمدينة حيث بلغت 6% من واقع العدد الإجمالي لهذا النمط من المساكن والبالغ 738 وحدة سكنية في المدينة وعلى خلاف الفيلات فإن المساكن الشعبية لا تتمتع بمبدأ الخصوصية والعزل، ذلك لأنها تأخذ شكلاً متلاصقاً ولا يحيط بها سور في الغالب إلا من جهة واحدة أو جهتين كما أنها تتصف بصغر مساحتها إذ يبلغ متوسط مساحة المسكن الواحد منها حوالي 140م<sup>2</sup> (24).

#### د- العمارات (الشقق السكنية):

لا تشكل العمارات إلا نسبة قليلة من جملة المباني السكنية في المدينة حيث لا تتعدى نسبتها 6% من جملة عدد المباني السكنية مما يعكس ذلك حقيقة مفادها إن التوسع الأفقي في المباني السكنية هو السائد بالمنطقة ويبلغ إجمالي عدد العمارات بالمدينة 744 عمارة عام 2006م (25).

ويتراوح عدد طوابق العمارات بالمدينة بين الطابقين والسبعة طوابق، وأبرز ما يميز هذا النمط من المباني أنها تضم أكبر عدد من الوحدات السكنية في أقل مساحة ممكنة، على عكس المساكن الفردية، هذا فضلاً عن استغلال المرافق والبنى التحتية في خدمة أكبر عدد من السكان، مما يقلل ذلك من التكلفة في ذلك الجانب إلا أن الشقق السكنية تتصف بصغر مساحتها حيث تراوحت مساحة الشقق بمدينة طبرق بين 110م<sup>2</sup> - 200م<sup>2</sup> (26). ويبلغ إجمالي عدد الشقق بتلك العمارات حوالي 3337 شقة أي بمتوسط 4.4 شقة لكل عمارة.

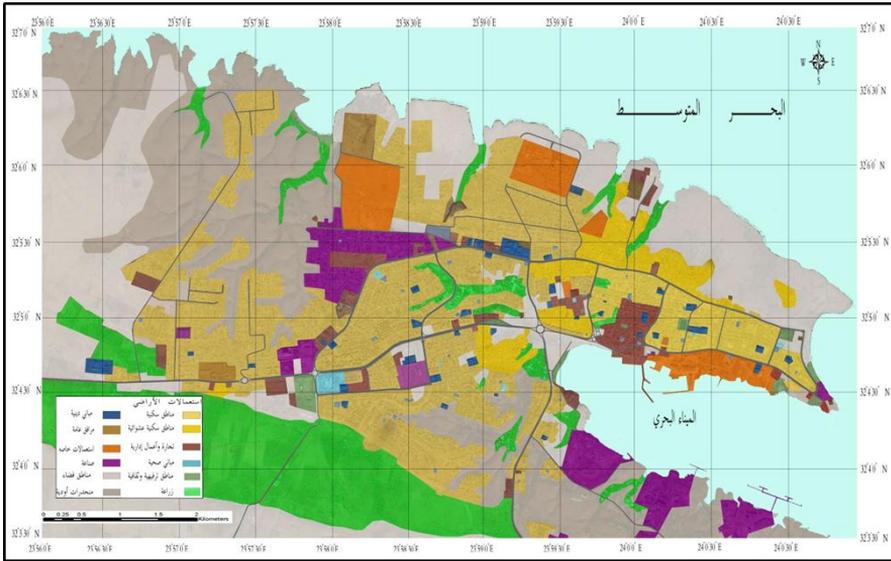
#### هـ- السكن العشوائي:

يشمل مصطلح العشوائيات العديد من المعاني إلا أن المقصود بالسكن العشوائي في هذه الدراسة هي تلك المساكن التي شيدت بطرق عشوائية دون تراخيص وخرائط، وتفتقر إلى الكثير من المقاييس الفنية الحديثة إضافة إلى حرمانها للعديد من الخدمات الاجتماعية (27) المتمثلة في البنية التحتية من المرافق العامة الضرورية كمياء الشرب والكهرباء والصرف الصحي والطرق، ولاشك بأن هذا النمط من المساكن يرتبط ارتباطاً وثيقاً بانخفاض مستوى المعيشة

## واقع السكن في مدينة طبرق

للقاطنين بها، فسكان مثل هذه المناطق هم من ذوي الدخل المحدود الذين لا يمكنهم الحصول على مساكن تتناسب ومستوياتهم الاقتصادية، كما أن هذا الصنف من المساكن يتصف بصغر المساحة دون الأنماط السكنية الأخرى بالمدينة، إذ يبلغ متوسط مساحتها  $98\text{م}^2$  (28) للمسكن الواحد، كما أن مثل هذه الأحياء يرتفع بها معدل الجريمة وغيرها من المساوئ الاجتماعية الأخرى.

### شكل ( 5 ) استعمالات الأرض في مدينة طبرق عام 2012م



المصدر: من عمل الباحث اعتمادا على صورة جوية، 2012م.

ظهر هذا النمط من المساكن في المدن الليبية بصفة عامة وفي مدينة طبرق بصفة خاصة في بداية الستينيات، ذلك بعد اكتشاف النفط وتحسن الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية وتوفر فرص العمل في المدن، فتدفقت إليها تيارات الهجرة بنمطها الداخلية والخارجية، وفي غياب النظم والتشريعات التخطيطية أدى ذلك إلى انتشار مباني عشوائية حول نواة المدن بتلك الفترة.

ورغم أن أغلب المدن الليبية قد أزيلت معظم مساكنها العشوائية إلا أن - وتتبع التطور العددي لهذا النمط من المساكن في مدينة طبرق - لوحظ ارتفاعه مع مرور الزمن، ويعزى ذلك إلى تجاهل مخطط الجيل الأول (1968-1988م) لمعالجة المناطق المتخلفة بالمدينة بتلك الفترة، هذا من جانب، وتوقف عملية التخطيط بالمدينة حتى عام (1990م) من جانب آخر كما أشرنا إلى ذلك آنفاً.

فقد كان عدد المساكن العشوائية بمدينة طبرق 938 مسكناً<sup>(29)</sup> في عام (1966م)، وبحلول عام (1973م) بلغ عدد المساكن العشوائية في المدينة 591 مسكناً<sup>(30)</sup>، أي أن هذا النمط من المساكن بالمدينة قد انخفض إلى 511 مسكناً عن عام (1966م)، فُدر متوسط الزيادة السنوية خلال تلك الفترة بحوالي 39 مسكناً عشوائياً، ثم زاد عدد المساكن العشوائية بالمدينة فبلغ (2415) مسكناً عام (1990م)،<sup>(31)</sup> ويشير ذلك إلى أن هذه المساكن قد زادت بمقدار 1824 مسكناً خلال سبعة عشر عاماً، أي في الفترة الممتدة بين عامي (1973-1990م) كان يضاف في كل عام بالمدينة 107 مساكن عشوائية . وفي عام (2002م) زاد عدد المساكن العشوائية بالمدينة فبلغ 3887 مسكناً<sup>(32)</sup>، ويشير هذا الرقم إلى أن الزيادة الكلية قد بلغت 1472 مسكناً خلال الفترة بين (1990-2002م) أي أن متوسط الزيادة السنوية لهذا النمط من المساكن قد ارتفع إلى 122 مسكناً ومع تنفيذ مخطط الجيل الثاني والذي كان من أهم أهدافه هو معالجة المناطق المتخلفة بالمدينة تقلص بذلك عدد المساكن العشوائية نسبياً إلى 2584 مسكن عشوائي عام (2012م)<sup>(33)</sup> بمعنى أن مقدار ما أزيل من هذه المساكن هو 1303 مساكن.

والجدير بالذكر أن نسبة المساكن العشوائية في مدينة طبرق مازالت مرتفعة، إذ تقدر بحوالي 17% من جملة عدد المباني السكنية بالمدينة وبناءً على ما سبق ذكره بشأن عدد الأفراد لكل مسكن فيمكن القول بأن ما نسبتهم 17% من سكان المدينة (18000 نسمة) يعانون ظروف سكنية سيئة في أحياء تفتقر إلى أبسط المتطلبات الحياتية الضرورية، كما تشير تلك النسبة إلى أن معدل النمو في نمط المساكن العشوائية صار بنفس وتيرة معدل نمو المساكن المخططة في مدينة طبرق تقريباً، إذ أن المساكن العشوائية بالمدينة

كانت تشكل نسبة قدرها 20% من جملة المساكن المخططة بالمدينة عام (1966م) وبمرور حوالي 40 سنة لم يطرأ ذلك التغيير الجذري على تلك النسبة وهو ما سيتضح لاحقاً.

جدول (4) معدل النمو السكاني للمساكن العشوائية والمخططة للفترة 1966 – 2006م.

السنة	عدد المساكن المخططة	معدل النمو %	عدد المساكن العشوائية	معدل النمو %	عدد الأسر	معدل الاشغال الأسري(*)
1966	3614	-	938	-	3235	0.8
1973	5635	8	591	5.2 -	5397	0.9
1995	9219	2.8	2415	18.1	10843	1.1
2006	11141	2.2	2584	0.4	15097	1.3
المعدل العام	-	5.4%	-	4.3%	-	-

المصدر: عمل الباحث اعتماداً على:

- الهيئة العامة للمعلومات، تعداد المباني 1973-1995م جدول رقم (3)، عام 2006م، ص30.
  - صورة جوية للمدينة، 1990م، مقياس 1:5000.
  - مؤسسة دوكسيادس، المحافظات الشرقية أعمال جرد، محافظة درنة، متصرفية تطبرق، 1966م، ص8 و ص34.
  - قسم الإزالة والإخلاءات، وزارة الإسكان والمرافق/طبرق، بيانات غير منشوره، 2012م.
  - صورة فضائية للمدينة، 2012م، مقياس 1:2000.
- (\*) يشير معدل الإشغال الأسري في هذا الجز إلى قسمة عدد الأسر على عدد المساكن المخططة فقط بالمدينة باستثناء المساكن العشوائية.

## 6. معدل النمو السكاني:

إن دراسة زيادة عدد المساكن ومدى مواكبتها للزيادة السكانية بشكل عام قد لا تعكس واقع السكن بالمدينة، خاصة إذا كانت ظاهرة النمو العشوائي مستشرية كما هو الحال في طبرق، لذا سيختص هذا الجزء من البحث بدراسة معدلات النمو السكاني بالمقارنة بين المساكن المبنية وفق لوائح ونظم التخطيط العمراني (المساكن المخططة) وغيرها من التي خالف بناؤها تلك اللوائح والنظم (المساكن العشوائية) هذا من جانب وتحليل معدل الإشغال الأسري بالمساكن المخططة واللائقة للسكن فعلاً من جانب آخر، من خلال ذلك سنكشف عن ظروف الوضع السكاني بالمدينة بشكل أوضح.

ويتضح بيانات الجدول رقم (4) الذي يبين معدلات النمو السكاني للمساكن العشوائية والمخططة للفترة من (1966 إلى 2006م) أن الفرق لم يكن كبيراً في معدل النمو السنوي بين النمطين ففي حين بلغ معدل النمو في المساكن المخططة 5.4% سجلت معدل النمو السنوي في المساكن غير المخططة (السكن العشوائي) 4.3% في الفترة نفسها. وتشير هذه الأرقام إلى عدم ضبط التنمية العمرانية بالمدينة والنأي عن التخطيط السليم فبالرغم من أن المساكن غير المخططة تقلصت في عام (1973م) نتيجة لتنفيذ محتويات مخطط الجيل الأول إذ سجلت معدلاً سالباً في النمو بلغ - 5.2% في السنة، في مقابل معدل نمو مرتفع قدره 8% في السنة للمساكن المخططة، إلا أن الفترة الممتدة من (1973 إلى 1995م) اتسمت بمعدل نمو سنوي مضطرب في السكن العشوائي والذي بلغ 18.1% مقابل معدل نمو متواضع في المساكن المخططة بلغ 2.8% في الفترة ذاتها، ورغم انخفاض معدل النمو السنوي في السكن العشوائي عام (2006م) إذ وصل إلى 0.4%، إلا أن معدل النمو السكاني في المساكن المخططة أنخفض عن الفترة السابقة فلم يتجاوز 2.2% في العام ذاته.

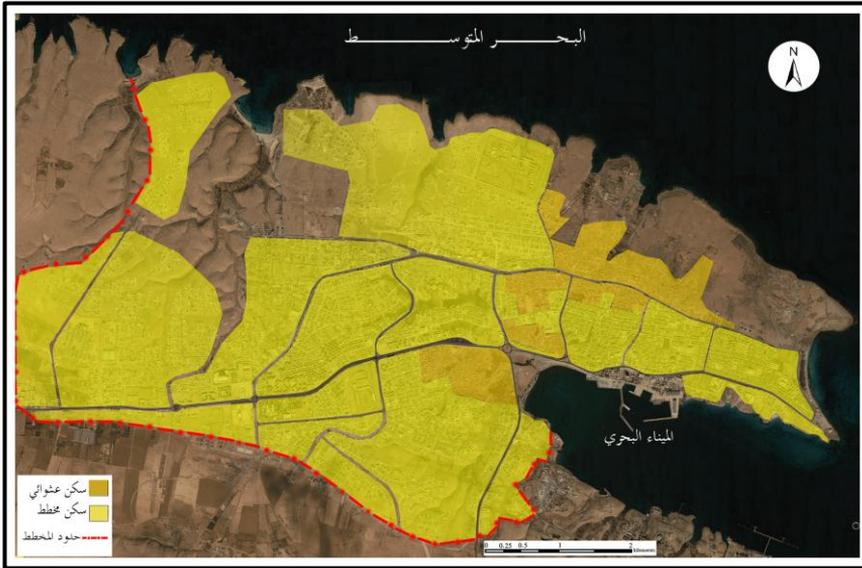
من خلال العرض السابق تبين أن الفترة الممتدة من (1973م) إلى عام (1995م) سجلت أعلى معدل للنمو العشوائي بالمدينة الذي قابله معدل نمو سنوي منخفض في

المساكن المخططة ومرد ذلك إلى جملة من الأسباب الديموغرافية والتشريعية والتخطيطية والإدارية<sup>(34)</sup> يمكن أن نوجزها في النقاط التالية:

- صدور قانون رقم (28) لسنة (1976م) الخاص بمنع تأجير العقارات والقانون رقم (4) لسنة (1978م) الذي تم بموجبه تأمين العقارات.
- عدم إدراج مدينة تطبرق ضمن مخططات الجيل الثاني (1980-2000م) الأمر الذي أدى إلى قيام السكان ببناء مساكن عشوائية في ظل غياب عملية التخطيط لسد احتياجاتهم السكنية بتلك الفترة.
- إلغاء ما يعرف سابقاً بأمانة الإسكان والمؤسسة العامة للإسكان حيث كانت تأخذ الأخيرة على عاتقها إدارة وتنفيذ مشاريع القطاع، فترتب على ذلك توقف كل مشاريع الإسكان العام إضافة إلى تراجع المؤسسات الاستثمارية عن التوسع في النشاط الإسكاني.
- توقف برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية منذ عام (1985م) على مستوى البلاد واقتصارها على محاولات تخطيطية قصيرة المدى على مستوى كل منطقة على حدة<sup>(35)</sup>.
- الطفرة السكانية الكبيرة التي شهدتها المدينة منذ عام (1954م) حتى عام (2006م) ناجمة عن الزيادة الطبيعية وغير الطبيعية (الهجرة)، لاسيما الداخلية منها حيث زادة سكان مدينة تطبرق على حساب سكان إقليمها في السنوات (1954-1973-1984-2006م)، فارتفعت نسبة سكان المدينة إلى إجمالي سكان الإقليم بحيث بلغت 25.1%، 58.6%، 66.8%، 68% على التوالي<sup>(36)</sup> نتيجة لتركز الخدمات الاجتماعية والاقتصادية بالمدينة التي مثلت عامل جذب، بالإضافة إلى سوء العوامل الجغرافية الطبيعية الطاردة للسكان في المناطق الريفية متمثلة في قلة الأمطار وتدني خصوبة التربة.
- غياب الحلول الجذرية لمواجهة مشكلة البناء العشوائي وأسهم في ذلك خلو الإحصاءات والتعدادات الرسمية من البيانات الواقعية التي تعكس حقيقة وحجم المشكلة.

كل تلك الأسباب مجتمعة جعلت من سكان المدينة والوافدين إليها خلال العقود الماضية وبطرقهم الخاصة يسعون إلى توفير سكن لأسرهم، ذلك ببناء مساكن بأسر السبل وبأقل التكاليف وأبسط المواد، مخالفين بذلك نظم ولوائح التخطيط العمراني، فانتشرت بذلك داخل وخارج مخطط المدينة ما يعرف بالسكن العشوائي غير اللائق صحياً للسكن، هذا ما يفسر عدم وجود عجز يذكر في السكن من حيث الكم، فمعدل النمو السنوي للمساكن العشوائية سار بنفس الاتجاه في النمو تقريباً مع معدل النمو السنوي للمساكن المخططة بشكل عام، وزاد عنه ستة أضعاف عام (1995م).

### شكل ( 7 ) المناطق العشوائية والمخططة في مدينة طبرق



المصدر: من عمل الباحث اعتماداً على صورة جوية، 2012م.

وإذ ما استبعدنا المساكن العشوائية كونها لا تحقق المستوى الأدنى من مستويات العيش الكريم للسكان، نجد أن معدل الإشغال الأسري حسب المساكن المخططة سجل ارتفاعاً ملحوظاً للفترة من (1964م) حتى عام (2006م) فقد زاد من 0.8 أسرة لكل مسكن عام (1964م) إلى 0.9 أسرة لكل مسكن (1973م) إلا أنه كان أقل من المعيار الأمثل

ما يدل ذلك على وفرة السكن بتلك الفترة ، ثم زاد المعدل عن المعيار المثالي حيث بلغ 1.1 أسرة لكل مسكن عام (1995م) وفي عام (2006م) وصل معدل الإشغال الأسري بالمدينة إلى 1.3 أسرة للمسكن الواحد ، وتشير تلك الأرقام بأن معدل النمو في المساكن المخططة لم يواكب الزيادة في عدد الأسر لذا سجل في عامي (1995 و 2006م) عجزاً في السكن قدر بحوالي 1624 و 3956 مسكن على التوالي.

فارتفع بذلك متوسط عدد الأفراد لكل مسكن حسب إجمالي المساكن المخططة، إذ زاد من 4.5 أفراد لكل مسكن عام(1964م) إلى 6 أشخاص في المسكن سنة (1973م)، كذلك ارتفع متوسط عدد الأفراد لكل مسكن في عامي (1995م) و(2006م) حسب إجمالي المساكن المخططة حيث بلغ في الأولى 8.9 أفراد لكل مسكن والثانية 9.4 أشخاص في المسكن الواحد<sup>(37)</sup>.

#### 7. الخدمات المتاحة بالمسكن:

والمقصود بالخدمات في هذه الدراسة تلك المرافق العامة التي تعد من العناصر الأساسية لما تحققة من مستوى معيشي لائق والمتمثلة في ربط السكن بشبكة مياه الشرب والصرف الصحي والكهرباء.

من خلال بيانات الجدول رقم ( 5 ) الذي يبين نسبة المساكن التي تتوفر بها خدمات أساسية يظهر لنا أن نسبة المساكن التي ترتبط بشبكة المياه العامة، أخذت في الهبوط للفترة من (1984-2006م) إذ شكلت نسبة المساكن التي تتوفر بها مياه عن طريق الشبكة العامة 85.6% من إجمالي المساكن بالمدينة عام(1984م) انخفضت هذه النسبة إلى 83.8% عام (1995م).

وفي عام (2006م) لم تتجاوز النسبة 76.4% فقط من المساكن التي تتمتع بخدمة توفير المياه من الشبكة العامة أي أن المساكن غير المتصلة بشبكة المياه العامة تشكل نسبتها 23.6% من إجمالي عدد المساكن بالمدينة، وبذلك يكون عدد المساكن التي لا تتوفر بها المياه بالمدينة عن طريق الشبكة العامة حوالي 3647 مسكناً إنما بوسائل أخرى كأن تكون بئر خاص أو صهريج للمياه .

جدول (5) نسبة المساكن التي تتوفر بها الخدمات الأساسية  
خلال الفترة من 1984-2006م.

السنة	شبكة مياة	شبكة كهرباء	شبكة الصرف الصحي
1984	%85.6	%99.1	%22.8
1995	%83.8	%98.5	%62.9
2006	%76.4	%98	%58.3

المصدر: عمل الباحث اعتماداً على:

- مصلحة الإحصاء والتعداد، النتائج الأولية لتعداد المباني والمساكن والمنشآت، 1984م، ص23.
- الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق، النتائج النهائية لتعداد العام للسكان، 1995م، ص ص298-300.
- الهيئة العامة للمعلومات، النتائج النهائية لتعداد العام للسكان، 2006م، ص ص202-205.

كذلك توضح بيانات الجدول نفسه الاتجاه العام لانخفاض نسبة المساكن التي تتوفر بها كهرباء من الشبكة العامة حيث قلت تلك النسبة من 99.1% عام (1984م) إلى 98.5% سنة (1995م) ولم تشكل هذه النسبة سوى 98% عام (2006م) أي أن حوالي 300 مسكن تشكل نسبتها 2% من إجمالي مساكن المدينة غير مزودة بالكهرباء وتتوفر هذه الخدمة في الغالب بمولد خاص كما هو مبين في النتائج النهائية لتعداد العام للسكان (2006م).

شكلت نسبة المساكن التي تتوفر بها شبكة صرف صحي بالمدينة حوالي 22.8% من إجمالي عدد المساكن بالمدينة عام (1984م)، ارتفعت تلك النسبة إلى 62.9% إلى كافة المساكن بالمدينة عام (1995م) أي أن أكثر من ثلثي مساكن المدينة غير مزودة بخدمات الصرف الصحي، وقلت هذه النسبة عام (2006م) لتصل إلى 58.3% أي أن المساكن التي لا تتوفر بها شبكة صرف صحي بالمدينة شكلت نسبتها 41.7% وتمثل هذه النسبة

حوالي 6267 مسكناً ، يعني ذلك قرابة نصف مساكن المدينة تنعدم بما هذه الخدمة والتي لها بالغ الأثر على الصحة العامة والبيئة بالمدينة إذ تبيّن أن عوضاً عن شبكة الصرف الصحي فإن السكان يستعينون في صرف تلك المياه الملوثة بحفر الآبار في الأرض كما هو مبين بالتعداد العام للسكان (2006م).

#### النتائج :

1. سجل النمو السكاني بالمدينة معدلات مرتفعة خاصة في عامي (1964م و1973م) إذ بلغ معدل النمو السنوي 22.7% و12.1% على التوالي وبلغ المعدل ذاته عام (2006م) حوالي 2.5% بالسنة وزاد عدد سكان مدينة تطبرق على حساب سكان إقليمها كنتيجة للهجرة الداخلية فارتفعت نسبة سكان المدينة إلى الإقليم من 25.1% سنة (1964م) إلى 68% عام (2006م).
2. سجلت مساحة الاستعمال السكني بالمدينة فائضاً قدره 114 هكتاراً عام (1990م) عن المساحة المقترحة من نفس الاستعمال ضمن مخطط عام (1988م).
3. لم تصل مساحة الاستعمال السكني القائمة بالمدينة عام (2010م) إلى المساحة المستهدفة حيث بلغت المساحة 1353 هكتاراً في حين كان المأمول وفق المخطط المعد 2306 هكتارات.
4. تشكل نسبة المساكن غير اللائقة للسكن بالمدينة (المساكن العشوائية) تقريباً 17% من جملة المساكن بالمدينة حيث زادت هذه المساكن من 938 مسكناً عشوائياً عام (1966م) إلى حوالي 2584 مسكناً عشوائياً عام (2006م) بزيادة كلية قدرها 1646 مسكناً عشوائياً أي في كل سنة كلن يضاف 41 مسكناً عشوائياً تقريباً.
5. أوضحت الدراسة أن معدل النمو السنوي للمساكن العشوائية بالمدينة عام (1995م) سجل أعلى معدلاً له إذ بلغ 18.1% مرتفعاً عن نظيره في المساكن المخططة البالغ 2.8% في نفس السنة، ولم يكن الفارق كبيراً بين معدل النمو في المساكن العشوائية ومعدل النمو في المساكن المخططة للفترة (1966 - 2006م) إذ سجل في الأولى 4.3% في حين بلغ في الثانية 5.4%.

6. بينت الدراسة أن معدل الإشغال الأسري بالمدينة لم يرتفع عن الواحد الصحيح قبل عام (1984م) حسب إجمالي المساكن المخططة وغير المخططة، بينما سجل ذات المعدل ارتفاعاً طفيفاً بلغ 1.004 أسرة لكل مسكن عام (1995م) و 1.007 أسرة لكل مسكن عام (2006م).
7. اتضح من خلال الدراسة أن معدل الإشغال الأسري زاد عن الواحد الصحيح حسب المساكن المخططة حيث بلغ 1.1 أسرة لكل مسن عام (1995م) ثم ارتفع إلى 1.3 أسرة لكل مسكن عام 2006 وارتفع بذلك متوسط عدد الأفراد في المسكن الواحد من 4.5 أفراد لكل مسكن عام (1964م) إلى 9.4 أفراد لكل مسكن سنة (2006م).
8. في عام (2006م) تشكل نسبة المساكن غير المتصلة بشبكة المياه العامة حوالي 23.6% من جملة مساكن المدينة وبلغت نسبة المساكن التي لا تتوفر بها خدمة الصرف الصحي 58.3% مسكناً بينما بلغت نسبة المساكن التي لا تتمتع بخدمة الكهرباء من الشبكة العامة حوالي 2% من جملة مساكن المدينة .

الهوامش والتعليقات:

1. غازي عبدالواحد المكي، "الحالة العامة للمساكن التي يعيش فيها الحجاج بمدينة مكة خلال فترة الحج"، مجلة الجمعية الجغرافية الكويتية، الكويت، 1984م، العدد 65، ص 13.
2. محمود، أحمد علي، "الإسكان في الجماهيرية"، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد السادس، الهيئة القومية للبحث العلمي، طرابلس، 2000م، ص 14-15.
3. الزهري، رمزي بن أحمد، "مستويات المعيشة في المملكة العربية السعودية دراسة في الخصائص السكنية"، مجلة الجمعية الجغرافية الكويتية، 2000م، العدد 24، صفحات متفرقة.
4. أبو الهجاء، أحمد حسين، "نحو إستراتيجية شمولية لمعالجة السكن العشوائي الأردن حالة دراسية"، مجلة الجامعة الإسلامية، غزة، المجلد التاسع، 2001م، العدد 1، ص 7.
5. الزبياري، طاهر حسو، "الإسكان في الحضري في العراق للفترة 1978-1987م"، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، الهيئة القومية للبحث العلمي، 2002م، العدد الثامن، ص 15.
6. عبد النبي، أحمد عبدالسلام، "الرضا السكني في منطقة الجغبوب دراسة جغرافية"، بحث مقدم للملتقى العاشر للجغرافيين الليبيين، 2005م، ص 5.
7. الهيئة العامة للمعلومات، النتائج الأولية لتعداد المباني، 2006م، ص 1.
8. الحياة الوطنية للمعلومات والتوثيق، النتائج النهائية لتعداد المباني والمساكن والمنشآت، 1995م، ص 65.
9. علام، أحمد خالد، تحطيط المدن، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1997م، ص 275.
10. Engineering consultant office for utilities, Tupperuq , draft final , report on. the master plan, 1995, Trepoli,p1.
11. مؤسسة دو كسيادس، التقرير النهائي حول المخطط الرئيسي، تطرُق، 1969م، ص 133.
12. Engineering consultant office for utilities. Op, cit,p1.
13. مصلحة التخطيط العمراني مشروع الجيل الثالث للمخططات (2000-2025م)، إقليم بنغازي التخطيطي، الإقليم الفرعي البطنان، 2008م، ص 25.
14. لم يذكر في التعدادات العامة إحصائية لعدد الشقق والتي تشكل حجماً لا بأس به من الوحدات السكنية وادرج هذا النمط تحت مسمى العمارات، وهذا النوع لا يعكس واقع عدد الشقق كون العمارة تضم بداخلها أكثر من شقة واحدة (وحدة سكنية)، لذا اضطررنا لتكون المقارنة موضوعية الى الاعتماد على الدراسة الميدانية وتعدادات السكان (1995-2006م) التي تبين توزيع الأسر حسب

- نوع المسكن، وقد ذكرت الشقق من ضمنها، لذا فأن الأرقام التي تبين عدد المساكن الموجودة في الجدول رقم (3) تختلف عن التي وردت في التعدادات العامة للمساكن.
15. الدراسة الميدانية، 2012م
16. ليبيا، تقرير التنمية البشرية، 1999م، ص91.
17. استهدفت سياسة التخطيط بالمدينة في السنوات الأخيرة إزالة المساكن العشوائية والعوائق التي تعرقل مشاريع إنشاء الطرق بالمدينة بما يعرف بفتح المسارات لذلك كانت الكثير من المساكن المشيدة هي بدل تلك التي أزيلت من المساكن الهامشية.
18. من حساب الباحث اعتمادا على تعداد العام للسكان 2006م، ص2.
19. أنظر إلى:
- التير، علي محمد إبراهيم، "مدينة زليتن دراسة في جغرافية المدن"، (رسالة ماجستير)، قسم الجغرافيا، كلية الآداب، جامعة ناصر، زليتن، 1999م، ص141.
  - عبد النبي، أحمد عبدالسلام، مرجع سبق ذكره، ص15.
  - محمد، عواطف الأمين، "تقييم مخطط مدينة الزاوية"، (رسالة ماجستير)، قسم الجغرافيا، كلية التربية، جامعة السابع من ابريل، الزاوية، 1996م، ص120.
20. الهيئة العامة للمعلومات، النتائج الأولية لتعداد المباني، 2006م، ص30
21. الدراسة الميدانية، 2012م.
22. المرجع نفسه.
23. لأن نمط كل من المساكن العشوائية والمساكن الشعبية أدرجت ضمن المساكن العربية في النتائج الأولية لتعداد المساكن عام 2006م لذا اعتمد الباحث على الدراسة الميدانية في حصر المساكن الشعبية وعلى صورة فضائية لمنطقة الدراسة لعام 2012م مقياس 1:2000 في حصر المساكن العشوائية والتي بلغت في مجملها 3422 وحدة سكنية ومن خلال طرح هذا الرقم من عدد المساكن العربية في تعداد عام 2006م بلغ العدد الواقعي لهذا النمط من المساكن بالمدينة 3678 وحدة سكنية وليس كما في تعداد عام 2006م وهو 7100 وحدة سكنية.
24. الدراسة الميدانية، 2012م.
25. الهيئة العامة للمعلومات، النتائج الأولية لتعداد المباني، 2006م، ص30
26. الدراسة الميدانية، 2012م
27. الزنان، انتصار محمد، العشوائيات وأثرها على مخططات الجيل الثالث، في، القزيري، سعد خليل، الجيل الثالث ومستقبل المدن في ليبيا، مكتب العمارة، ط1، بنغازي، 2006م، ص172.

28. الدراسة الميدانية، 2012م
29. مؤسسة دوكسيادس، المحافظات الشرقية أعمال جرد، محافظة درنة، متصرفية تطبرق، 1966م، ص 8-34.
30. مصلحة الإحصاء والتعداد، النتائج الأولية لتعداد المساكن والمنشآت، 1973م، جدول رقم (3).
31. حسبت من صورة جوية لمنطقة الدراسة، 1990م، مقياس 1:5000.
32. الإسكان والمرافق قسم الإزالة بيانات غير منشورة 2012م.
33. حسبت من صورة فضائية، 2012م، مقياس 1:5000.
34. ينظر إلى:
- تشریعات التخطيط العمراني، 2005م، ص 33.
  - بوغرة، صلاح الدين عبد القادر، الوضع القائم وتحديد الاحتياجات، بحث مقدم للمؤتمر الوطني الثاني للمهندسين، 2003م، ص 89.
  - 35. محمد، محمد زاهي، عبدالله، عبدالله عبد الحميد، "تقييم السياسات العامة للإسكان في ليبيا خلال الفترة 1969-1999م"، ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر التنمية الاقتصادية في ليبيا، 2002م، ص 12.
  - 36. حسبت من تعدادات السكان:
    - المملكة الليبية المتحدة، التعداد العام للسكان، النتيجة النهائية 1954م، ص 15.
    - الجمهورية العربية الليبية، مصلحة الإحصاء والتعداد، نتائج التعداد العام للسكان، درنة، 1973م، ص 28.
    - الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية، مصلحة الإحصاء والتعداد، نتائج التعداد العام للسكان، بلدية البطنان، 1984م، ص 68.
    - الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى، الهيئة العامة للمعلومات، النتائج النهائية للتعداد العام للسكان، 2006م، ص 1.
37. حسبت من الجدولين، (1 و 4).